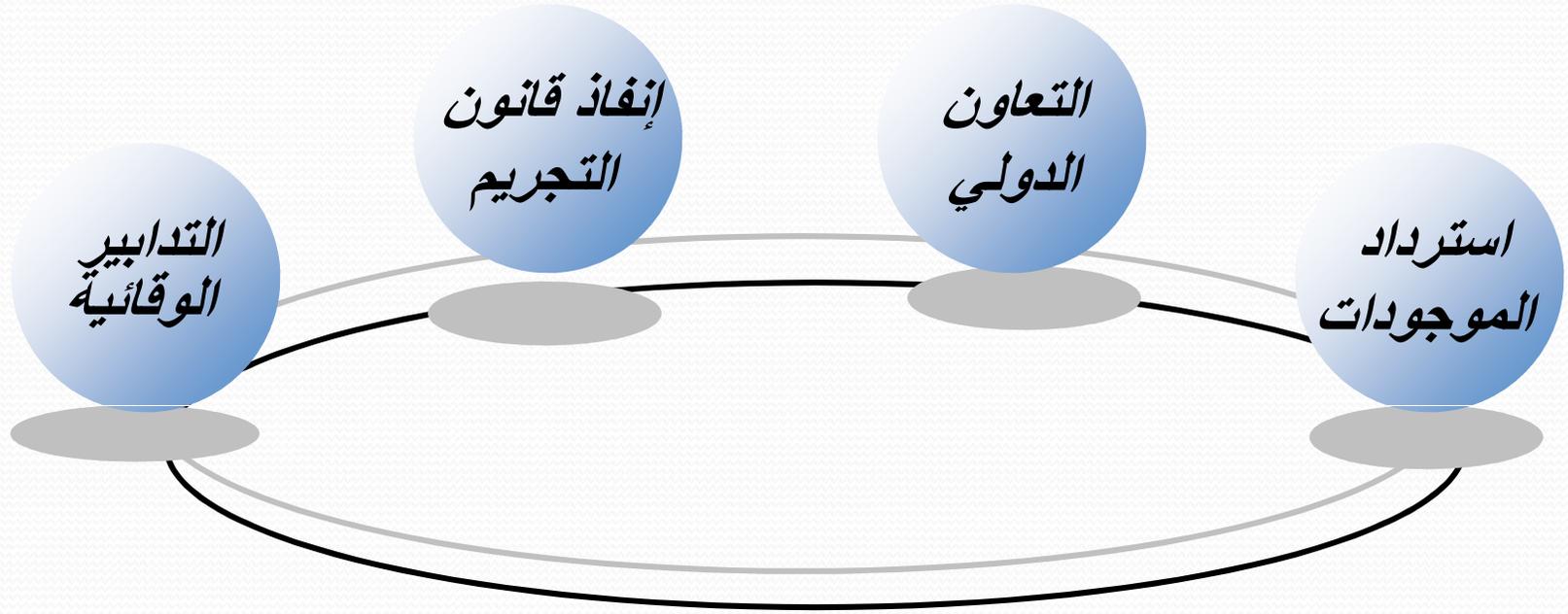


تحديات قطاع الأعمال في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد:
تغيير ثقافة الفساد

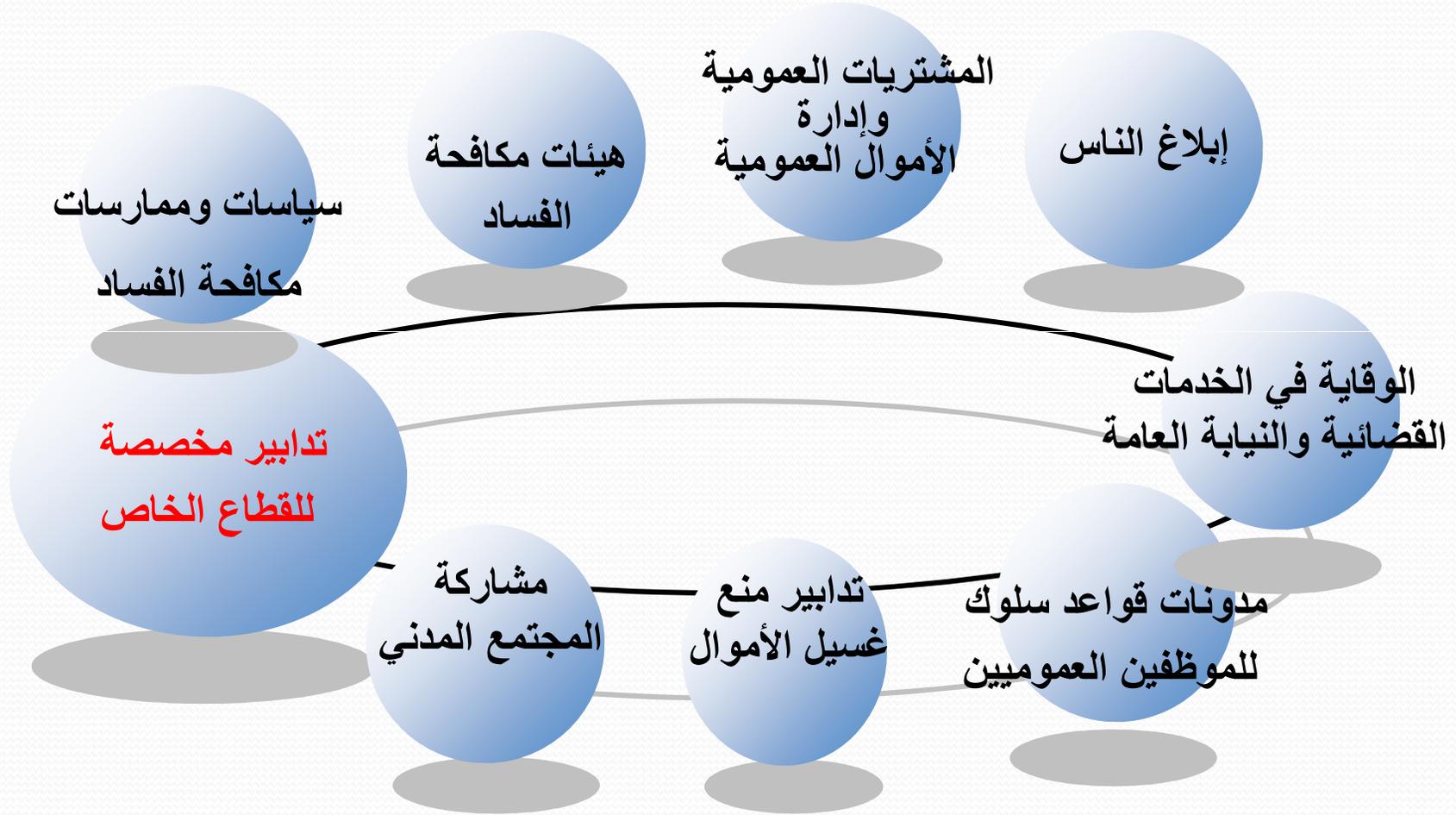
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تونس العاصمة – تونس
يونيو/حزيران 2012

الركائز الأربعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الغرض: تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية

التدابير الوقائية



المادة 12: الفساد في القطاع الخاص

منع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، وتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وعند الاقتضاء فرض عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية فعالة ومنتاسبة ورادعة عند عدم الامتثال لهذه التدابير.

المادة 12ب: المعايير

العمل على وضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيان القطاع الخاص ذات الصلة،

- بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك من أجل قيام المنشآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشرف وسليم
- منع تضارب المصالح
- ترويج استخدام الممارسات التجارية الحسنة بين المنشآت التجارية

المادة 12 "ج" و "د": المعايير

تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك:

- اتخاذ تدابير عند الاقتضاء بشأن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة الشركات؛
- منع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم نشاط كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإعانات والرخص التي تمنحها السلطات العمومية للأنشطة التجارية؛

المادة 12 "هـ" و "و": المعايير

- منع تضارب المصالح بفرض قيود على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم
- ضمان أن تكون لدى منشآت القطاع الخاص ضوابط كافية لمراجعة الحسابات داخلياً تساعد على منع أفعال الفساد وكشفها
- ضمان أن تكون حسابات منشآت القطاع الخاص هذه وبياناتها المالية اللازمة خاضعة لإجراءات مراجعة حسابات وتصديق ملائمة

المادة 12 : السجلات

- مسك الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، وتطبيق معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، لمنع القيام بما يلي:
- إنشاء حسابات خارج الدفاتر المحاسبية النظامية؛
- إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبينها بصورة وافية؛
- تسجيل نفقات وهمية؛
- قيد التزامات مالية دون تبين غرضها على الوجه الصحيح؛
- استخدام مستندات زائفة؛
- الإلتفاف المتعمد لمستندات المحاسبة قبل الموعد الذي يفرضه القانون.

اقتطاع الرشاوى من الوعاء الضريبي

على كل دولة ألا تسمح باقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الوعاء الضريبي، لأن الرشاوى هي من أركان الأفعال المجرّمة وفقاً للمادتين ١٥ و١٦ من هذه الاتفاقية، وكذلك، عند الاقتضاء، سائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد.

الجرائم الإلزامية و غيرها من الجرائم الجنائية

5 جرائم إلزامية

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين (المادة 15)
- الرشوة المباشرة لموظفين عموميين أجانب (المادة 16)
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر (المادة 17).
- غسيل الأموال (المادة 23)
- إعاقة سير العدالة (المادة 25)

6 الجرائم الجنائية الأخرى

- الرشوة غير المباشرة لموظفين عموميين أجانب (المادة 16)
- المتاجرة بالنفوذ (المادة 18)
- إساءة استخدام الوظائف (المادة 19)
- الإثراء غير المشروع (المادة 20)
- الرشوة في القطاع العام (المادة 21)
- اختلاس الممتلكات في القطاع العام (المادة 22)

مكافحة الفساد تختلف عن تعزيز النزاهة!

- أنظمة المكافآت

- شركة Boeing

- شركة Nike وتشغيل الأطفال

- الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق الهدفين:

- الوسائل الفعالة لتخفيف الفساد

- وتعزيز النزاهة

محق من يوصي بالعننية كعلاج للأمراض
الاجتماعية والاصطناعية، يقال أن ضوء
الشمس هو أفضل المواد المطهرة، وأن
الضوء الكهربائي هو أكثر رجال الشرطة
فعالية.

Justice Louis Brandeis